



محدّدات النية السلوكية تجاه استثمارات البنوك الإسلامية الكويتية في الصكوك

Waleed Kh J S R Alazmi¹; Aznan Bin Hasan², [Ashurov Sharofiddin³](#), [Habeebullah Zakariyah⁴](#)

¹Institute Of Islamic Banking and Finance, IIUM, Malaysia, Email: (almaby@hotmail.com)

²Institute Of Islamic Banking and Finance, IIUM, Malaysia, Email: (haznan@iiu.edu.my)

³Institute Of Islamic Banking and Finance, IIUM, Malaysia, Email: (ashurovsharaff@gmail.com)

⁴Institute Of Islamic Banking and Finance, IIUM, Malaysia, Email: (habzak@iiu.edu.my)

Information of Article

Article history:

Received: 1 Aug 2022

Revised: 2 Aug 2022

Accepted: 27 Aug 2022

Available online: 28 Aug 2022

Keywords:

المعيار الشخصي، سيطرة التحكم السلوكي، الرقابة المُدرّكة، النية السلوكية، البنوك الإسلامية، الكويت

ملخص الدراسة

استطاعت البنوك الإسلامية الكويتية تحقيق مُعدلات فوائض عالية للسيولة، إلا أنها اخفقت في إعادة استثمار جزء كبير من هذه الفوائض النقدية بما يُعزز ربحية البنوك. هدفت الدراسة الحالية إلى قياس مستويات النية السلوكية لمُدراء البنوك الإسلامية في الكويت تجاه الاستثمار في الصكوك الإسلامية. يتكون مجتمع الدراسة من كافة المصارف الإسلامية الكويتية المُدرّجة في سوق الكويت المالي، والبالغ عددها خمسة مصارف، هي: بنك الكويت الدولي، بيت التمويل الكويتي، البنك الأهلي المُتحد، بنك بوبيان، بنك وربة. تم توزيع الإستبانة على مديري العمليات المصرفية والمديرين الماليين ومديري دوائر الاستثمار والتمويل وإدارة المخاطر والمحللين الماليين والمستثمرين في المصارف الكويتية المُدرّجة في السوق الكويتي للأوراق المالية. و أظهرت النتائج مستويات إستجابية عالية للنية السلوكية لمُدراء البنوك من خلال المعيار الشخصي وسيطرة التحكم السلوكي وكذلك الرقابة المُدرّكة.

1. المقدمة:

تتناول هذه الدراسة الصعوبات التي تواجه عملية إدارة الفوائض النقدية في المصارف الإسلامية الكويتية للحد من ظاهرة إرتفاع الفوائض النقدية، والتعرف على الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى وجود فوائض نقدية، وبحث إمكانية تطوير أدوات استثمارية جديدة للحد من هذه الظاهرة بما يُحقق لها أعلى عائد ممكن مع الحفاظ على التوازن بين إدارة السيولة وإدارة المخاطر، كذلك التوفيق بين تواريخ إستحقاق الودائع المستثمرة في المصارف وتواريخ إستحقاق التسهيلات الممنوحة من قبل هذه المصارف. فمثلاً قد تكون الشريحة الأكبر من حجم موارد المصرف من النوع قصير أو متوسط الأجل في حين أن إستثمارات هذه الموارد (تسهيلات) صناديق استثمارية تقع ضمن النوع طويل الأجل، وهذا الوضع قد يؤدي إلى وجود عجز في السيولة، الأمر الذي يتطلب الحصول على موارد جديدة للوفاء بأي إلتزامات طارئة وتغطية للعجز، وعلى العكس إذا كانت الموارد من النوع طويل الأجل و الإستثمارات قصيرة أو متوسطة الأجل، فإن ذلك يؤدي إلى وجود فائض مما يستوجب البحث عن أدوات مالية استثمارية إسلامية مثل البيوع، المشاركة، الإجارة، المضاربة، الإصطناع من أجل إستثمار هذه الفوائض، والتي من أهم أسبابها هو معظم الأدوات الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية طويل الأجل، فلذا تحتاج إلى ابتكارات جديدة للأدوات الاستثمارية قصيرة الأجل، بينما البنوك التقليدية معظم أدواتها الاستثمارية قصيرة الأجل.

2. الصكوك الإسلامية والاستثمارات الخارجية بدولة الكويت:

تعود قصة الإستثمارات عندما بدأت الكويت تحرز فوائض مالية مهمة من عائداتها النفطية، وإلى جانب الإنفاق المحلي على التنمية، حيث احتفظت الكويت بفوائض مالية بدأت تتزايد سنوياً في ذلك الوقت، ونشأت حينئذ فكرة "إحتياطي الأجيال القادمة"، أي إيداع جزء من أموال الكويت في وقت الوفرة إلى الجيل المقبل الذي لا يحظى بالأوضاع الإقتصادية نفسها. وتحت إشراف أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، تم تأسيس "مكتب الإستثمار الكويتي" في لندن والذي قاد حركة الإستثمار الكويتي في الخارج لأكثر من 3 عقود (El Mallakh, 2019). ثم أُنشئت "الهيئة العامة للإستثمار" عام 1982 وبشرت أعمالها بعد سنتين، وكانت مهمتها الإشراف على الإستثمارات الحكومية بشكل عام في الداخل والخارج، ونظرياً كان مكتب لندن يتبع الهيئة ولكنه من الناحية العملية كان شبه مُستقل عن الجهاز الحكومي الكويتي، بل أن قرار تعيين مديري هذا المكتب أو إغفانهم كان يُصدر عن أعلى المستويات السياسية في الكويت مع دور قليل لوزير المال في ذلك (Salahuddin et al., 2018).

ورصد موجز بنك الكويت الوطني الإقتصادي أن الكويت استطاعت خلال العام 2013 أن تكون أكبر مستثمر خارجي بين دول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي، بعدما بلغت إستثماراتها المباشرة في الخارج 8.4 مليار دولار، من خلال صندوقها السيادي (الهيئة العامة للإستثمار) وإستثمارات القطاع الخاص. في المقابل، جاءت قطر في المرتبة الثانية بواقع 8 مليارات دولار، وتلتها السعودية بتصدير إستثمارات بواقع 5 مليارات دولار. وقد استطاعت قطر الإستثمارية مضاعفة تدفقاتها الخارجية بنحو أربع مرات (Al-Mihyawi, 2019)، إرتفع إجمالي الإستثمارات الخليجية المباشرة المصدرة إلى الخارج بواقع 93 في المائة على أساس ليصل إلى 26.7 مليار دولار في العام 2013، وذلك تماشياً مع إستمرار دول الخليج بتوجيه إحتياطياتها الأجنبية المتزايدة نحو إستثمارات ومشاريع في الخارج، إذ أصبحت العديد من الشركات البتروكيماوية مُصدرة للإستثمارات إلى الخارج، وخصوصاً مع العروض الجاذبة التي تقدمها الشركات الأميركية للنفط الصخري، إذ أصبح للعديد من الشركات نشاطات استثمارية تتعلق بمشاريع الطاقة في أميركا الشمالية مثل الشركة السعودية للصناعات الأساسية وقطر للبترول وشركة الإستثمارات البترولية الدولية في أبوظبي. في المقابل، قدر موجز «الوطني» أن تكون تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للكويت قد تراجعت في العام 2013 لتصل إلى 2.3 مليار دولار، إلا أن الكويت قد شهدت نشاطاً قوياً في الإستثمار الأجنبي المباشر منذ العام 2009 نتيجة عمليات الإستحواذ الخليجية، ومن أبرز تلك العمليات إستحواذ شركة الإتصالات القطرية على شركة الوطنية للإتصالات بقيمة 1.8 مليار دولار خلال العام 2012 (Ari et al., 2019).

إرتفع إجمالي الإستثمارات الخليجية المباشرة المصدرة إلى الخارج بواقع 93 في المائة على أساس ليصل إلى 26.7 مليار دولار في العام 2013، وذلك تماشياً مع إستمرار دول الخليج بتوجيه إحتياطياتها الأجنبية المتزايدة نحو إستثمارات ومشاريع في الخارج، إذ أصبحت العديد من الشركات البتروكيماوية مُصدرة للإستثمارات إلى الخارج، وخصوصاً مع العروض الجاذبة التي تقدمها الشركات الأميركية للنفط الصخري، إذ أصبح للعديد من الشركات نشاطات استثمارية

تتعلق بمشاريع الطاقة في أميركا الشمالية مثل الشركة السعودية للصناعات الأساسية وقطر للبترول وشركة الإستثمارات البترولية الدولية في أبوظبي، في المقابل، قدر موجز «الوطني» أن تكون تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للكويت قد تراجعت في العام 2013 لتصل إلى 2.3 مليار دولار، إلا أن الكويت قد شهدت نشاطاً قوياً في الإستثمار الأجنبي المباشر منذ العام 2009 نتيجة عمليات الإستحواذ الخليجية، ومن أبرز تلك العمليات إستحواذ شركة الإتصالات القطرية على شركة الوطنية للإتصالات بقيمة 1.8 مليار دولار خلال العام 2012 (Mirza et al., 2022).

وقد كشف تقرير «الإستثمار العالمي لعام 2014»، الذي أطلقه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، أن حجم الإستثمارات الكويتية في الأسواق العالمية، ارتفع 159% في عام 2018، ليصل إلى 8.377 مليار دولار، مقارنة بـ 3.231 مليار دولار في عام 2017، بزيادة 5.146 مليار دولار. ولعل ضعف البيئة الإستثمارية المحلية، وعدم كفاية القوانين الجاذبة للإستثمارات، من أهم الأسباب وراء خروج أموال طائلة للإستثمار في الخارج. في حين يرجح آخرون أسباب ذلك إلى طول الدورة المستندية، وصعوبة الحصول على تراخيص، ما يتسبب بدوره في هجرة رؤوس الأموال المحلية بشكل كبير (Nasreen et al., 2020).

قام مجموعة من الخبراء الدوليين والمستشارين الماليين بإقتراح وإعداد ومراجعة قانون الصكوك الإسلامية، وذلك بالتعاون مع البنك المركزي الكويتي وهيئة أسواق المال وباقي مكونات الإقتصاد الإسلامي في الدولة، على إعتبار أنها من البدائل الإقتصادية الأصلية والناجحة التي ينبغي على حكومة دولة الكويت تبنيها والإلتزام بها، بدلاً من قيام الحكومة من الإقتراض من البنوك التقليدية داخل دولة الكويت وخارجها. وقد جاء في المذكرة الإيضاحية من الإقتراح أنه بالنظر للحاجة الشديدة إلى إصدار تشريعات مالية تعمل وفق التعاليم الدينية الإسلامية التي تنظم التعاملات المالية والمصرفية والإستثمارية حسب أحكام الدين الإسلامي، وجاء بالمذكرة أيضاً أنه وإستجابةً للرجاء بالتعامل مع البنوك الإسلامية والتي أبداها مجموعة كبيرة من المتعاملين والعملاء في مختلف القطاعات المالية في دولة الكويت حسب الأطر والضوابط التي نادت بها الشريعة الإسلامية الغراء ولدرء الشبهات ومخالفة حدود الله وإجتنباً للوقوع في الربا بأشكاله وصوره المختلفة، قام مركز الكويت للإقتصاد الإسلامي التابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتنظيم إصدار قانون لتداول الصكوك الحكومية والخاصة في دولة الكويت في عام 2018.

3. مراجعة الأدبيات:

يستند علم السلوك المالي (Behavioral Finance) على أن هناك مجموعة من العوامل السلوكية (Behavioral Factors)، المتعلقة بتصرفات الأفراد وبسلوكياتهم، والتي تعكس أموراً تتعلق بصفاتهم الشخصية ونفسياتهم وطرق فهمهم، وتحليلهم للمعلومات التي تفودهم إلى عملية إتخاذ القرار الإستثماري بالبيع أو الشراء أو الإحتفاظ بالأسهم. علم السلوك المالي يدرس العوامل الأساسية والفنية التي تبحثها النظريات والنماذج الرياضية المختلفة، والتي تؤثر في عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية لدى الجمهور ومتخذي القرارات الإستثمارية، ويقوم علم السلوك المالي على فهم ودراسة أثر العوامل السلوكية وفهم إنعكاساتها على عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية لدى جمهور المستثمرين بمختلف فئاتهم. وفيما يلي نستعرض أبرز التعريفات التي قدمت لتفسير سلوك الفرد المالي، منها:

يُعرف السلوك المالي بأنه التكامل الذي يحدث بين الإقتصاد الكلاسيكي وعلم المالية مع التركيز على الجوانب السيكولوجية وعملية إتخاذ القرارات بشكل عام، وأن دراسة الجوانب السلوكية المتعلقة بعمليات التمويل هي محاولات التفسير العشوائية والشواذ، وذلك لبيان الكيفية والآلية التي يمكن أن تؤدي إلى وقوع المستثمر في الخطأ عند قيامه بإتخاذ القرارات (Arfaoui et al., 2022). يُعرف السلوك المالي بأنه ذلك الحقل من حقول علم المالية الذي يختص ويقوم على أساس دراسة وتفسير وتحليل وفهم أثر العوامل النفسية والسيكولوجية على عملية إتخاذ المستثمرين للقرارات الإستثمارية في الأسواق المالية (Al-Yahyaee et al., 2021).

حسب ما يُشير Naifar (2018) يحاول علم السلوك المالي فهم الكيفية والآلية التي تعمل بها الأسواق المالية، ويعتمد على عملية التحليل المنطقي للتصرفات الواقعية والحقيقية بالسوق، وعلم السلوك المالي يستند بشكل رئيسي على عملية تفسير وتحليل ماذا، ولماذا، وكيف تكون القرارات الإستثمارية والتمويلية من ناحية أو جانب السلوك البشري. ويرى Danila et al (2021) أن علم السلوك المالي هو حقل من الحقول الأساسية في التمويل التقليدية وأنه جاء ليحل محل هذه الطرق التمويلية بشكل أفضل، وذلك من خلال القيام بإدخال هذا المفهوم وتكييفه مع طابع البشر ومعرفة أثره على القرارات الإستثمارية، وذلك بدراسة وتحليل الجوانب السلوكية في عمليات التمويل، حيث أن قرارات الإستثمار التي تستند على النظريات المالية التقليدية قائمة على أساس إحداث حالة من التوازن بين دراسة العوائد على الإستثمار ومستوى المخاطر الناجمة عن ذلك الإستثمار، وإن تلك الجهود التي يتم بذلها تكون من أجل تحقيق حالة التوازن بين العوائد على الإستثمار ومستوى المخاطر التي من الصعب دراستها وتفسيرها بمعزل عن الجوانب الإنسانية المتعلقة بمشاعر الفرد ونفسيته وأثر تلك الجوانب على إتخاذهم لقراراتهم الإستثمارية، والتي قد يترتب عليها في كثير من الأحيان إتخاذ القرارات الغير عقلانية.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن السلوك المالي يبحث في المجالات المتعلقة بتأثير العوامل الإدراكية والإنفعالية والمشاعر والأحاسيس على الأفراد والمستثمرين والمحليلين الماليين، وكذلك دراسة تأثيرها على المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية في مختلف دول العالم، فنظرية السلوك المالي إنما جاءت لتحل مكان نظرية السوق ذات الكفاءة، على إعتبار أن نظرية السوق وفقت عاجزة عن تفسير الظواهر العشوائية والشاذة والغير منتظمة في الأسواق المالية.

4. منهجية الدراسة:

إعتمد الباحث في دراسة الحالة المنهج الوصفي التحليلي والقائم على جمع المعطيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بالحالة موضوع البحث، ثم تحليلها وإستخلاص الدلالات والمعاني التي تنطوي عليها هذه المعلومات. تكون مجتمع الدراسة من كافة المصارف الإسلامية الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي، والبالغ عددها خمسة مصارف، هي: بنك الكويت الدولي، بيت التمويل الكويتي، البنك الأهلي المتحد، بنك بوبيان، بنك وربة (النشرة السنوية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، 2019). تم توزيع الإستبانة على مديري العمليات المصرفية والمديرين الماليين ومديري دوائر الإستثمار والتمويل وإدارة المخاطر والمحليلين الماليين والمستثمرين في المصارف الكويتية المدرجة في السوق الكويتي للأوراق المالية، وتم توزيع الإستبانة في هذه البنوك، وبمعدل (40) إستبانة في كل مصرف من هذه المصارف بفروعها المنتشرة في محافظات الكويت الست.

إعتمد الباحث في تطوير الإستبانة على نوعين من البيانات:

- المصادر الثانوية: المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من البحوث، والدراسات، والمقالات، والرسائل الجامعية، والكتب العلمية العربية والأجنبية المتخصصة وذات الصلة المباشرة بموضوع البحث.
- المصادر الأولية (الإستبانة): لغرض توفير البيانات المتعلقة بالبحث فقد صُممت الإستبانة بغرض الحصول على البيانات الأولية لإستكمال الجانب التطبيقي للبحث من حيث معالجتها لأسئلة البحث وإختبار فرضياته.

الجدول رقم (1) تصنيف ودرجات مستويات الموافقة على فقرات الإستبانة.

المستوي	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس
التصنيف	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

5. النتائج والمناقشة:

يستعرض هذا الجزء الاختبارات التي تمت على البيانات المُجمعة من العينات. يحتوي هذا الجزء على إختبار العينات السكانية و موثوقية البيانات و إحصائيات العلاقات بين متغيرات الدراسة.

يتبين من خلال الجدول رقم (1) أن أعلى نسبة بلغت 41.8% لتخصص المحاسبة ثم جاء تخصص مالية ومصرفية ونسبة 25.4%، ثم جاء تخصص إدارة مالية ونسبة 20.8%، ثم جاء تخصص نظم معلومات محاسبية ونسبة 4.5%، واشتملت العينة ما نسبته 7.9 مستجيباً من حملة الشهادات من تخصصات مختلفة، وأخيراً جاء تخصص إدارة الأعمال وشكلوا ما نسبته 2.7% مستجيباً من مديري العمليات المصرفية والمديرين الماليين ومديري دوائر الإستثمار والتمويل وإدارة المخاطر والمحللين الماليين والمستثمرين في المصارف الكويتية المدرجة في السوق الكويتي للأوراق المالية.

ويتضح أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة لهم معرفة بموضوع الدراسة من خلال دراستهم الجامعية في المجالات التجارية والمالية. وهذا مؤشر على أن عينة الدراسة مؤهلين من ناحية التخصصات المالية والإدارية، وهذا يمنحهم القدرة على العمل في المصارف الإسلامية، وبالتالي فإن ذلك يمنحهم ميزة إضافية في القدرة على التعامل مع متغيرات الدراسة.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (1) والذي يبين خبرة مديري العمليات المصرفية والمديرين الماليين ومديري دوائر الإستثمار والتمويل وإدارة المخاطر والمحللين الماليين والمستثمرين في المصارف الكويتية المدرجة في السوق الكويتي للأوراق المالية، فإن 39.5% من حجم العينة المبحوثة بلغت سنوات خبرتهم أكثر من 15 سنة، فيما شكل الذين تقع سنوات خبرتهم ما بين 10 سنوات وأقل من 15 سنة ما نسبته 28.2% من إجمالي عينة الدراسة، وشكل الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين 5 سنوات وأقل من 10 سنوات ما نسبته 17.5%. وأخيراً شكل الذين تقل سنوات خبرتهم عن 5 سنوات ما نسبته 14.7%.

وهذا مؤشر على أن عينة الدراسة تمتلك خبرات جيدة في مجال العمل المصرفي ويمتلكون معرفة في النوايا السلوكية تجاه إستثمارات البنوك الإسلامية في الصكوك، تؤهلهم للقيام بالواجبات التي تُملئها عليهم طبيعة العمل.

يتبين من خلال الجدول رقم (1) أن حملة درجة البكالوريوس شكل ما نسبته (68.9%) من أفراد عينة الدراسة من مديري العمليات المصرفية والمديرين الماليين ومديري دوائر الإستثمار والتمويل وإدارة المخاطر والمحللين الماليين والمستثمرين في المصارف الكويتية المدرجة في السوق الكويتي للأوراق المالية، وهي النسبة الأكبر بين مستويات التحصيل العلمي الأخرى، وقد تلاها في المرتبة الثانية نسبة الحاصلين على شهادة الدبلوم وبلغت نسبته (20.3%) من إجمالي حجم العينة وشكل حملة شهادة الماجستير ما نسبته (8.5%)، كما تضمنت العينة أربعة (4) مستجيبين يحملون درجة الدكتوراه وشكلوا ما نسبته (2.3%).

ويتضح أن الغالبية العظمى من أفراد العينة مؤهلهم العلمي درجة البكالوريوس. وبدراسة هذه الخاصية فإننا نلاحظ ارتفاع مستوى التحصيل العلمي لدى عينة الدراسة، وهذا مؤشر على أن مجتمع الدراسة مؤهل علمياً للإجابة على أسئلة الدراسة.

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (1) أن من مساهم الموظفين موظف بدائرة الإستثمار هم الأعلى بين أفراد عينة الدراسة وشكلوا ما نسبته (31.1%) وهي النسبة الأكبر بين المسميات الوظيفية الأخرى، وقد تلاها في المرتبة الثانية من مساهم الموظفين (موظف بدائرة المخاطر) بنسبة (24.9%)، أما من مساهم الموظفين محاسب مالي فقد شكلت نسبته (21.5%) من إجمالي عينة الدراسة، وتلاها من مساهم الموظفين (رئيس قسم) بنسبة (14.7%)، وأخيراً جاء من مساهم الموظفين مدير مالي وشكلوا ما نسبته (7.9%) من إجمالي عينة الدراسة.

الجدول (2) توزيع عينة الدراسة

المتغير	الفئات والمسميات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتغير	الفئات والمسميات	التكرارات	النسبة المئوية %
التخصص	محاسبة	74	41.80%	المؤهل العلمي	دبلوم	36	20.30%
	إدارة مالية	36	20.30%		بكالوريوس	122	68.90%
	مالية ومصرفية	45	25.40%		ماجستير	15	8.50%
	نظم معلومات محاسبية	8	4.50%		دكتوراه	4	2.30%
	تخصصات مختلفة (تمويل، إدارة، اقتصاد، نظم معلومات إدارية)	14	7.90%		المجموع	177	100%
	المجموع	177	100%				
المتغير	الفئات والمسميات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتغير	الفئات والمسميات	التكرارات	النسبة المئوية %
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	26	14.70%	المسمى الوظيفي	مدير مالي	14	7.90%
	5 سنوات - أقل 10 سنوات	31	17.50%		رئيس قسم	26	14.70%
	10 سنوات - أقل 15 سنة	50	28.20%		محاسب مالي	38	21.50%
	15 سنة فأكثر	70	39.50%		موظف بدائرة الإستثمار	55	31.10%
					موظف بدائرة المخاطر	44	24.90%
	المجموع	177	100%		المجموع	177	100%

تم استخراج جميع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة الخاصة بمتغيراتها، والجداول التالية تبين إستجابة عينة الدراسة من مديري العمليات المصرفية والمديرين الماليين ومديري دوائر الإستثمار والتمويل وإدارة المخاطر والمحليلين الماليين والمستثمرين في المصارف الكويتية المدرجة في السوق الكويتي للأوراق المالية على الفقرات الخاصة بكل مجال من مجالات الدراسة. وكانت على النحو التالي:

أولاً: النية السلوكية لمديري البنوك من خلال نظرية السلوك المخطط فيما يتعلق بالمعيار الشخصي:
 يعرض الجدول التالي توضيحاً لقيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، وكانت على النحو الآتي:

الجدول (3) قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابة أفراد العينة على متغير النية السلوكية لمديري البنوك من خلال نظرية السلوك المخطط فيما يتعلق بالمعيار الشخصي (ن=177).

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الأهمية
1	أعتمد على المعلومات التي أحصل عليها من مصادري الخاصة عند إتخاذ القرار الإستثماري في الصكوك .	3.826	.7149	3	مرتفع
2	أعتمد التقارير الفنية الصادرة عن مختصين بالتحليل المالي عند إتخاذ القرارات الإستثمارية في الصكوك .	3.920	.6810	1	مرتفع
3	أركز على البيانات المنشورة عند إتخاذ القرار الإستثماري في الصكوك .	3.773	.6852	4	مرتفع
4	أفضل التعامل مع الصكوك لكون الدخل الدوري المتحقق منها يكون مصدره الأصل أو الإستثمار .	3.632	.8109	6	متوسط
5	أعتمد بشكل أساسي على أحدث المعلومات المتوفرة حول صك معين قبل إتخاذ قرار الإستثماري فيه .	3.733	.7595	5	مرتفع
6	أعطي وزن للمعلومات الجديدة أكثر من المعلومات التاريخية عند إتخاذ القرارات الإستثمارية في الصكوك .	3.560	.9218	9	متوسط
7	أسعى لتجميع المعلومات والبيانات وأخبار البنوك الأخرى التي قد تؤثر على سعر الصك .	3.866	.7109	2	مرتفع
8	أفضل التعامل مع الصكوك لأنها تنتهي بإستردادي لرأس المال بنهاية المدة الزمنية المحددة للصك .	3.513	.7874	10	متوسط
9	تؤثر عواطف ومشاعري على قراراتي حول الإستثمار بالصكوك .	3.701	.7410	7	مرتفع
10	أحاول دراسة وتفسير كيفية إتخاذ قرار الإستثماري في حالة وظروف عدم التأكد ووجود المخاطر .	3.586	.7371	8	متوسط
	النية السلوكية لمديري البنوك من خلال نظرية السلوك المخطط فيما يتعلق بالمعيار الشخصي .	3.711		مرتفع	

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (2) أن المتوسط الحسابي للمجموع العام لمتغير النية السلوكية لمديري البنوك من خلال نظرية السلوك المخطط فيما يتعلق بالمعيار الشخصي قد جاء بالمستوى المرتفع وبلغ (3.711)، وذلك من وجهة نظر مديري العمليات المصرفية والمديرين الماليين ومديري دوائر الإستثمار والتمويل وإدارة المخاطر والمحليلين الماليين والمستثمرين في المصارف الكويتية المدرجة في السوق الكويتي للأوراق المالية، كما تبين أن أعلى متوسط حسابي بلغ (3.920) كان للفقرة رقم (2) ونصها " أعتمد التقارير الفنية الصادرة عن مختصين بالتحليل المالي عند إتخاذ القرارات الإستثمارية في الصكوك "، في حين أن أدنى متوسط حسابي بلغ (3.513) وكان للفقرة (8) ونصها "أفضل التعامل مع الصكوك لأنها تنتهي بإستردادي لرأس المال بنهاية المدة الزمنية المحددة للصك".

أما بالنسبة لقيم الانحرافات المعيارية التي تُشير إلى مدى تشتت قيم المتغيرات عن وسطها الحسابي لجميع الفقرات، فإن القيم المنخفضة التي تم التوصل إليها فتشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

ثانياً: النية السلوكية لمديري البنوك من خلال نظرية السلوك المخطط فيما يتعلق بسيطرة التحكم السلوكي:
 يعرض الجدول التالي توضيحاً لقيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، وكانت على النحو الآتي:

الجدول (4) قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابة أفراد العينة على متغير النية السلوكية لمديري البنوك من خلال نظرية السلوك المخطط فيما يتعلق بسيطرة التحكم السلوكي (ن=177).

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الأهمية
11	في حال إنخفاض سعر الصك عن تكلفته إنتظر لحين تحسن السعر السوقي له و ارتفاعه عن الكلفة التاريخية أو أكثر قبل إتخاذ قرار بالبيع .	3.633	.7750	7	متوسط
12	في حال ارتفاع سعر الصك عن تكلفة المحفظة فإنني أتجه إلى بيع ذلك الصك .	3.686	.7300	6	مرتفع
13	أقوم بتحليل البيانات والمعلومات التي ترد إلى السوق حول صك معين قبل إتخاذ القرار الإستثماري وبغض النظر عن مصدر المعلومات .	3.866	.7595	3	مرتفع
14	عندما يكون هناك تذبذبات ومخاطر كثيرة على سعر صك معين فإنني أتبع إتجاه السوق حول ذلك الصك .	3.893	.7178	1	مرتفع

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الأهمية
15	أقوم بإتباع اتجاه السوق بالنسبة لسعر الصك بسبب نقص المعلومات أو تأخر ورودها .	3.730	.7647	5	مرتفع
16	أفضل التعامل مع الصكوك لكون مخاطرها متدنية وسعرها في أثناء تداولها قليل التغير .	3.566	.7593	10	مرتفع
17	أفضل التعامل مع الصكوك لكون إيراداتها قابلة للتوقع ومستقرة نسبياً .	3.629	.7806	8	متوسط
18	أفضل التعامل مع الصكوك لكونها تولد التدفقات النقدية الثابتة مثل الإيجارات المتحققة بشكل دوري .	3.619	.7891	9	متوسط
19	أسعى إلى تحقيق أكبر منفعة من خلال الإستثمار بالصكوك وبأقل مستوى من المخاطر .	3.873	.7836	2	مرتفع
20	أقوم بمراجعة تجاربي السابقة التي مرت بي للوصول إلى قنوات حول الإستثمار بالصكوك .	3.781	.7170	4	مرتفع
	النية السلوكية لمديري البنوك من خلال نظرية السلوك المخطط فيما يتعلق بسيطرة التحكم السلوكي .	3.727		مرتفع	

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (3) أن المتوسط الحسابي للمجموع العام لمتغير النية السلوكية لمديري البنوك من خلال نظرية السلوك المخطط فيما يتعلق بسيطرة التحكم السلوكي جاء بالمستوى المرتفع وبلغ (4.727)، وذلك من وجهة نظر مديري العمليات المصرفية والمديرين الماليين ومديري دوائر الإستثمار والتمويل وإدارة المخاطر والمحللين الماليين والمستثمرين في المصارف الكويتية المدرجة في السوق الكويتي للأوراق المالية، كما تبين أن أعلى متوسط حسابي بلغ (3.893) وكان للفقرة رقم (14) ونصها " عندما يكون هناك تذبذبات ومخاطر كثيرة على سعر صك معين فإنني أتبع اتجاه السوق حول ذلك الصك "، في حين أن أدنى متوسط حسابي بلغ (3.866) وكان للفقرة (16) ونصها " أفضل التعامل مع الصكوك لكون مخاطرها متدنية وسعرها في أثناء تداولها قليل التغير ".

أما بالنسبة لقيم الانحرافات المعيارية التي تُشير إلى مدى تشتت قيم المتغيرات عن وسطها الحسابي لجميع الفقرات، فإن القيم المنخفضة التي تم التوصل إليها فتُشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

ثالثاً: النية السلوكية لمديري البنوك من خلال نظرية السلوك المخطط فيما يتعلق بالرقابة المدركة:
يعرض الجدول التالي توضيحاً لقيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، وكانت على النحو الآتي:

الجدول (5) قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابة أفراد العينة على متغير النية السلوكية لمديري البنوك من خلال نظرية السلوك المخطط فيما يتعلق بتقليل الفائض من السيولة (ن=177) .

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الأهمية
21	أهتم بمتابعة التوجهات الإستثمارية لكبار المستثمرين في الصكوك .	3.593	.7722	9	متوسط
22	أحرص على دراسة جميع الظروف التي تؤثر على الصك سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو تجارية الحالية منها والمستقبلية .	3.850	.7213	2	مرتفع
23	أقوم بحساب التكاليف التقديرية وبيان نسبة الأرباح المتوقعة من القيام بإبرام الصك .	3.646	.8012	8	متوسط
24	ألتزم بالقواعد الشرعية العامة المتعلقة بضمان الخسارة في الظروف المتغيرة بعد إبرام الصك .	3.663	.7722	6	متوسط
25	أقوم بتقييم ومتابعة مخرجات الإستثمار بالصكوك بشكل دوري .	3.712	.7797	5	مرتفع
26	أحرص على مراجعة المطالبات المالية المتعلقة بالإستثمار بالصكوك في الوقت المناسب .	3.659	.7955	7	متوسط
27	أقوم بتقييم المعاملات المحاسبية لإلقاء الضوء على الجوانب المتعلقة بالصك والتي هي بحاجة للتحسين .	3.743	.7575	4	مرتفع
28	لدي توجهات لإختيار البديل الأنسب الذي يُخفض الخسائر أكثر من البديل الذي يُحقق الأرباح عند الإستثمار بالصكوك .	3.860	.7305	1	مرتفع
29	أقوم بتقييم النتائج المترتبة على الإستثمار بالصكوك من حيث الربح أو الخسارة عند نقطة معينة .	3.586	.7937	10	متوسط
30	أتمثل لسياسات البنك الأخلاقية أو سياسات ممارسات العمل الإسلامي المتعلقة بالصكوك .	3.770	.7486	3	مرتفع
	النية السلوكية لمديري البنوك من خلال نظرية السلوك المخطط فيما يتعلق بتقليل الفائض من السيولة .	3.708		مرتفع	

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (4) أن المتوسط الحسابي للمجموع العام لمتغير النية السلوكية لمديري البنوك من خلال نظرية السلوك المخطط فيما يتعلق بتقليل الفائض من السيولة في إستثمار الصكوك الإسلامي جاء بالمستوى المرتفع وبلغ (3.708)، وذلك من وجهة نظر مديري العمليات المصرفية والمديرين الماليين ومديري دوائر الإستثمار والتمويل وإدارة المخاطر والمحللين الماليين والمستثمرين في المصارف الكويتية المدرجة في السوق الكويتي للأوراق المالية، وتبين أن أعلى متوسط حسابي بلغ (3.860) وكان للفقرة رقم (28) ونصها " لدي توجهات لإختيار البديل الأنسب الذي يُخفض الخسائر أكثر من البديل الذي يُحقق الأرباح عند الإستثمار بالصكوك "، في حين أن أدنى متوسط حسابي بلغ (3.586) وكان للفقرة (29) ونصها " أقوم بتقييم

النتائج المترتبة على الاستثمار بالصكوك من حيث الربح أو الخسارة عند نقطة معينة".
 أما بالنسبة لقيم الانحرافات المعيارية التي تُشير إلى مدى تشتت قيم المتغيرات عن وسطها الحسابي لجميع الفقرات، فإن القيم المنخفضة التي تم التوصل إليها فتُشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

رابعاً: المتغير التابع: الفقرات التي تُقيس النية السلوكية لمديري البنوك من خلال نظرية السلوك المخطط تجاه استثمارات البنوك الإسلامية في الصكوك: يعرض الجدول التالي توضيحاً لقيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، وكانت على النحو الآتي:

الجدول (6) قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابة أفراد العينة على متغير النية السلوكية لمديري البنوك من خلال نظرية السلوك المخطط تجاه استثمارات البنوك الإسلامية في الصكوك (ن=177).

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الأهمية
31	تساهم نظرية السلوك المخطط في تسهيل عملية إتخاذ القرارات الاستثمارية بالصكوك .	3.731	.7574	6	مرتفع
32	تساعد نظرية السلوك المخطط في عملية التطوير والتغيير في ممارسة الأنشطة الاستثمارية في الصكوك	3.846	.7400	3	مرتفع
33	تساهم نظرية السلوك المخطط على رفع كفاءة أداء البنوك الإسلامية .	3.580	.7812	9	متوسط
34	تساعد نظرية السلوك المخطط في إكساب العاملين في البنوك الإسلامية مهارات جديدة في العمل لتحسين الاستثمار بالصكوك .	3.893	.7506	2	مرتفع
35	تساعد نظرية السلوك المخطط في تطوير قدرات البنوك الإسلامية على التخطيط السليم لتحقيق الإنتاجية العالية .	3.629	.7788	8	متوسط
36	تساعد نظرية السلوك المخطط في تسهيل عملية إتخاذ القرارات الاستثمارية بالصكوك في البنوك الإسلامية .	3.933	.7436	1	مرتفع
37	تساهم نظرية السلوك المخطط في تطوير مستوى الأداء الإداري في البنوك الإسلامية .	3.642	.7652	7	متوسط
38	تساعد نظرية السلوك المخطط على وضع أهداف واضحة قابلة للتنفيذ ضمن الزمن المحدد لها .	3.740	.7767	5	مرتفع
39	تساهم نظرية السلوك المخطط في تحسين فاعلية العملية الإدارية (تخطيط، تنظيم، قيادة، رقابة) والتي تتم في البنوك الإسلامية .	3.562	.7901	10	متوسط
40	تساعد نظرية السلوك المخطط في تخفيض التكاليف في البنوك الإسلامية .	3.780	.8047	4	مرتفع
41	تساهم نظرية السلوك المخطط في تنمية وتطوير أفكار العاملين في البنوك الإسلامية.	3.539	.7800	11	متوسط
	المتغير التابع: النية السلوكية لمديري البنوك من خلال نظرية السلوك المخطط تجاه استثمارات البنوك الإسلامية في الصكوك .	3.715	مرتفع		

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (5) أن المتوسط الحسابي للمجموع العام للمتغير التابع: للنية السلوكية لمديري البنوك من خلال نظرية السلوك المخطط تجاه استثمارات البنوك الإسلامية في الصكوك جاء بالمستوى المرتفع وبلغ (3.715)، وذلك من وجهة نظر مديري العمليات المصرفية والمديرين الماليين ومديري دوائر الاستثمار والتمويل وإدارة المخاطر والمحللين الماليين والمستثمرين في المصارف الكويتية المدرجة في السوق الكويتي للأوراق المالية، و تبين أن أعلى متوسط حسابي بلغ (3.933) وكان للفقرة رقم (36) ونصها " تُساعد نظرية السلوك المخطط في تسهيل عملية إتخاذ القرارات الاستثمارية بالصكوك في البنوك الإسلامية "، في حين أن أدنى متوسط حسابي بلغ (3.539) وكان للفقرة (41) ونصها " توفر الأعداد الكافية من المدققين الذين يتولون مهمة الرقابة على الاستثمارات الحكومية ".

أما بالنسبة لقيم الانحرافات المعيارية التي تُشير إلى مدى تشتت قيم المتغيرات عن وسطها الحسابي لجميع الفقرات، فإن القيم المنخفضة التي تم التوصل إليها فتُشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

6. الخلاصة:

تسعى المصارف الإسلامية من خلال استثماراتها في الصكوك إلى تحقيق الربح من خلال مزاوله عملها، وتحقيق الربح في المصارف يأتي من خلال التشغيل الأمثل للأموال فيها، وذلك من أجل تحقيق أكبر عوائد وخلال فترات زمنية أقصر، هذه طبيعة عمل المصارف سواء أكانت تلك المصارف إسلامية أو تقليدية. ومن حق المصرف في حال تقديم أية أموال الحصول على ضمانات كافية بهدف إعادة تلك الأموال وتحقيق الأرباح للمصرف. تختلف طريقة عمل المصارف الإسلامية عن المصارف الربوية بأنها مصارف تعتمد على نصوص الشريعة الإسلامية في تقديم الأموال والحصول عليها، وهذا يجعل من عمل المصرف الإسلامي أكثر تقيداً من المصارف الربوية الأخرى، ومن هنا فإن المصارف الإسلامية تضع العديد من القيود والشروط التي لها تأثير على تمويل المشاريع الاقتصادية. لذلك برزت أهمية قياس النية السلوكية لمديري البنوك تجاه استثمارات البنوك الإسلامية في الصكوك، ودور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعملت على تحديد صيغ التمويل الإسلامي وبينت الآثار الاقتصادية لتطبيق عقود وصيغ التمويل الإسلامي التي تحد من التحايل لإستخدام التمويل في مجالات غير إنتاجية وتؤدي إلى تحسين استثمارات البنوك الإسلامية في الصكوك الجادة فعلاً.

- Al-Mihyawi, S. N. (2019). Foreign Direct Investment and Economic Growth in Kuwait. *Iraqi Journal For Economic Sciences*, 17(60) .(
- Al-Yahyaee, K. H., Shahzad, S. J. H., Mensi, W., & Yoon, S.-M. (2021). Is there a systemic risk between Sharia, Sukuk, and GCC stock markets? A Δ CoVaR risk metric-based copula approach [<https://doi.org/10.1002/ijfe.1942>]. *International Journal of Finance & Economics*, 26(2), 2904-2926. <https://doi.org/https://doi.org/10.1002/ijfe.1942>
- Arfaoui, M., Chkili, W., & Ben Rejeb, A .(2022) .Asymmetric and dynamic links in GCC Sukuk-stocks: Implications for portfolio management before and during the COVID-19 pandemic. *The Journal of Economic Asymmetries*, 25, e00244. <https://doi.org/https://doi.org/10.1016/j.jeca.2022.e00244>
- Ari, I., Akkas, E., Asutay, M., & Koç, M. (2019). Public and private investment in the hydrocarbon-based rentier economies: A case study for the GCC countries. *Resources Policy*, 62, 165-175. <https://doi.org/https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2019.03.016>
- Danila, N ,Azizan, N. A., Supriyadi, E., & Bunyamin, B. (2021). Dynamic Co-movement and Volatility Spillover Effect Between Sukuk and Conventional Bonds:A Comparison Study Between ASEAN and GCC. *Global Business Review*, 09721509211026203. <https://doi.org/10.1177/09721509211026203>
- El Mallakh, R. (2019). *Kuwait: Trade and Investment*. Routledge .
- Mirza, N., Abbas Rizvi, S. K., Saba, I., Naqvi, B., & Yarovaya, L. (2022). The resilience of Islamic equity funds during COVID-19: Evidence from risk adjusted performance ,investment styles and volatility timing. *International Review of Economics & Finance*, 77, 276-295. <https://doi.org/https://doi.org/10.1016/j.iref.2021.09.019>
- Naifar, N. (2018). Exploring the Dynamic Links between GCC Sukuk and Commodity Market Volatility. *International Journal of Financial Studies*, 6(3) .(
- Nasreen, S., Naqvi, S. A., Tiwari, A. K., Hammoudeh, S., & Shah, S. A. (2020). A Wavelet-Based Analysis of the Co-Movement between Sukuk Bonds and Shariah Stock Indices in the GCC Region: Implications for Risk Diversification. *Journal of Risk and Financial Management*, 13(4) .(
- Salahuddin, M., Alam, K., Ozturk, I., & Sohag, K. (2018). The effects of electricity consumption, economic growth, financial development and foreign direct investment on CO2 emissions in Kuwait. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 81, 2002-2010. <https://doi.org/https://doi.org/10.1016/j.rser.2017.06.009>